College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (19), No.(4), (2023)*

CC BY

المعارضة السياسية في تركيا في عهد مصطفى كمال اتاتورك (حزب الجمهوري التقدمي انموذجا) ١٩٢٤-١٩٢٥

عمار ظاهر مصلح
كلية التربية الأساسية قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠٢٣/١٠/٩ قبل للنشر في ٢٠٢٣/١٢/٥)

المقدمة

كان للإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال اثناء حرب الاستقلال والتي حاول من خلالها جعل السلطة بيده، والتطورات اللاحقة لحرب الاستقلال والتي اكدت ذلك الامر منها الغاء السلطنة ١٩٢٢ واعلان الجمهورية ١٩٢٣ والغاء الخلافة ١٩٢٤، ذلك الامر اثار زملاء مصطفى كمال الذين كانوا يساندونه في حرب الاستقلال لاسيما اصحاب التوجه الديني اذا علمنا ان معظم زملائه يدينون بالولاء للسلطان العثماني وهو ما ادى الى اختلاف في وجهات النظر بين الطرفين مما دفع هؤلاء الى تشكيل حزب معارض هو حزب الجمهوري التقدمي عام ١٩٢٤، وهو اول حزب معارض في تاريخ الجمهورية التركية وعلى الرغم من ان قوة الحزب لم تكن بالمستوى الذي يطمح اليه مؤسسوه الا انه شكل معارضة اثارت قلق اتباع الخط الكمالي الذي يمثل التيار الرئيسي في الحياة السياسية التركية.

قسم البحث الى أربع محاور تناول المحور الاول المعارضة السياسية في تركيا خلال المدة ١٩٢٢-١٩٢٤، بينما تطرق المحور الثاني الى تأسيس حزب الترقي الجمهوري عام ١٩٢٤، واشار المحور الثالث الى اهداف وبرامج الحزب التي كان ينادي بها، بينما سلط المحور الرابع الضوء على دور الحزب في اقالة حكومة اينونو بينما المحور الخامس تناول نهاية الحزب عام ١٩٢٥.

The Political Opposition in Turkey During the Era of Mustafa Kemal Atatürk: The Progressive Republican Party as a Model (1924–1925)

Ammar Zaher Musleh

College of Basic Education, Department of History

Introduction

The measures taken by Mustafa Kemal during the War of Independence, in which he attempted to consolidate power in his hands, and the subsequent developments of the War of Independence, including the abolition of the Sultanate in 1922, the declaration of the Republic in 1923, and the abolition of the Caliphate in 1924, stirred dissent among Mustafa Kemal's colleagues, particularly those who supported him during the War of Independence, especially those with religious inclinations. Given that most of his colleagues were loyal to the Ottoman Sultan, this led to differences in perspectives between the two sides, prompting them to form an opposition party, the Progressive Republican Party, in 1924. This was the first opposition party in the history of the Turkish Republic. Although the party's strength did not reach the level its founders aspired to, it nonetheless formed an opposition that raised concerns among the followers of the Kemalist line, which represented the mainstream in Turkish political life.

The research is divided into four axes. The first axis addresses the political opposition in Turkey during the period 1922-1924, while the second axis focuses on the establishment of the Progressive Republican Party in 1924. The third axis highlights the party's goals and programs, while the fourth axis sheds light on the role of the party in the dismissal of the İnönü government, and the fifth axis discusses the end of the party in 1925.

المحور الاول: المعارضة السياسية في تركيا ١٩٢٢-١٩٢٤

بعد سقوط الدولة العثمانية وبداية ظهور دولة تركيا الحديثة ، اخذ مصطفى كمال يتخذ عدة اجراءات في مختلف جوانب الحياة في تركيا في محاولة سلخها عن ماضيها القريب، وادت تلك الاجراءات الى حدوث ردود فعل على شكل معارضة علنية للنظام السياسي الجديد واجراءاته ،وكان تغيير شكل الدولة واساسها العقائدي ونظامها السياسي من دولة تجمع بين قوميات واديان متعدد الى دولة قومية تركية، ومن نظام الخلافة القائم على اساس ديني الى نظام جمهوري قومي علماني، كل ذلك كان من بين العوامل الهامة التي ادت الى ظهور المعارضة السياسية للنظام الجديد[١].

ان الصراع بين مصطفى كمال وقادة التحرر الوطني بدأ في الحقيقة في المدة الواقعة بين ١٩٢١-١٩٢٣، اذ بدأ هذا الصراع في داخل جمعية الدفاع عن الحقوق والمجلس الوطني الكبير[٢] بعد تأسيسه عام ١٩٢٠ ، وكان قادة النضال الوطني[٣] والذين كانوا مع مصطفى كمال عندما وضع اسس الكفاح الوطني في مؤتمر اماسيا عام ١٩١٩، والذين تحول معظمهم الى معارضين له ،ورغم ان هؤلاء اختلفوا بين الحين والاخر حول بعض القضايا فقد تعاونوا فيما بينهم في مدة الكفاح الوطني وكان مصطفى كمال يثمن آرائهم في كل موضوع ، ولكن بعد نهاية الكفاح وطرد العدو نشأت خلافات رئيسية تحولت تلك الخلافات الى استياء وانقسام بينهم[٤] .

---

[١] محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٣٠.

[٢] تأسس المجلس الوطني الكبير في ٢٣ نيسان ١٩٢٠، وانتخب مصطفى كمال رئيسا له، وقد وضعه سلطته فوق سلطة الخلافة والسلطنة. للتفاصيل عن المجلس الوطني ينظر: هزبر حسن شالوخ، المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا ١٩٢٠-١٩٢٤، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد ٥٩، ٢٠١٣، ص١١-٢٠

[٣] كان عدد القادة الذين اتصل بهم مصطفى كمال في اماسيا اربعة الذين وعدوه بتقديم المساعدة له وكانت بداية الحركة النضالية التركية وهم كل من كاظم قره بكير، وعلي فؤاد باشا، وحسين رؤوف بك، ورفعت بالي . ينظر: حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٨٩، ص ٤٧-٤٨

[4] Halit Kaya, REFET BELE'NİN ASKERÎ VE SİYASİ HAYATI (1881–1963), Yüksek Lisans Tezi , ANKARA ÜNİVERSİTESİ TÜRK İNKILAP TARİHİ ENSTİTÜSÜ, 2008, s. 134

كانت المعارضة موجودة منذ تشكيل الحكومة التركية في ٣ ايار ١٩٢٠ والمناقشات حول مشروع الدستور ، اذ شهدت الجمعية الوطنية الاولى وجود معارضة مثلها عدد من النواب ابرزهم حسين عوني عن ارضروم و علي شكري عن طرابزون وصلاح الدين بك عن مرسين وحمدلي وهبي افندي عن قونية وبصري بك عن بالكيسير وجلال الدين عارف عن ارضروم ورؤوف بك عن استنبول وكارا فاسيف عن سيواس وزكي باي عن جوموشان ورشيد اغا عن ملاطية ، وكان هؤلاء متحمسين لافكارهم واراهم وكانوا يدخلون في نقاشات حادة داخل الجمعية، ويقول مصطفى كمال " مع الوقت بدأت الصعوبات في تامين التجمع وتنظيمه كوحدة واحدة، وتشتت الاصوات على قضايا كثيرة لا اهمية لها"

فقد تكونت مجموعة معارضة داخل الجمعية الوطنية الكبرى سميت بالمجموعة الثانية، اذ ان الجمعية انقسمت الى قسمين القسم الاول (المجوعة الاولى) ثوري متطرف التف حول مصطفى كمال ، والقسم الثاني الذي يضم عموم البيروقراطية العسكرية والمدنية الذين راوا ان مهام حركة التحرير الوطنية انتهت بأحراز الانتصارات على الغزو الخارجي ولذلك يجب الرجوع الى جهاز الدولة ، وعدم اتخاذ اي اجراء من شأنه المساس بالخلافة الاسلامية واطلق عليهم (المجموعة الثانية)، وكان هؤلاء يشكلون معارضة قوية داخل المجلس الوطني الكبير [٥] .

ومع ان ذلك المجلس انقسم الى مجموعات صغيرة الا انها سرعان ما ذابت واختفت مخلفة وراءها مجموعتين او جناحين ، مجموعة مصطفى كمال وانصاره وكان شعار هؤلاء ان الاستقلال لا يمكن انجازه الا مع تغيير المجتمع التركي ، اما المجموعة الاخرى يمثلها رؤوف باشا[٦] وانصاره الذي يمثلون الجناح المحافظ كانوا يرون ان الاستقلال يمكن تحقيقه عن طريق التوجه الديني[٧] .

كان اعضاء المجموعة الثانية يعتقدون بان مجموعتهم تأسست بهدف منع جميع انواع الاستبداد الشخصي واستبدال الهيمنة الشخصية بالهيمنة القانونية ، وقد رأى اصحاب المجوعة الثانية ان سلطة الحكومة بدأت تتلاشى من سيطرة المجلس الوطني الكبير الى سيطرة اشخاص ، اذا ان مصطفى كمال اخذ يهيمن ويجمع الصلاحيات بيده[٨] .

اوجد هذه المجموعة او الجناح رؤوف بيك مع علي فؤاد[٩] ورفعت باشا[١٠] في تموز ١٩٢٢ خلال التصويت لتمديد صلاحيات مصطفى كمال في ٢٠ تموز ١٩٢٢ [١١] ،والذين كانوا من المعترضين لتلك الصلاحيات، وبعد حصول

Nevin Yurtsever Ares, Turkiye Cumhuriyetinin Kurulusu, sarmal yayinevi, Istanbul, 1994, s.38

[٥] جاسم محمد شطب، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا ١٩٣٣–١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الاداب جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٦

[٦] حسين رؤوف اورباي ولد عام ١٨٨١ في استنبول، التحق بالمدرسة البحرية العليا في استنبول، اشتهر خلال حرب البلقان خلال قيادته للطراد حميدية ، عين في تشرين الاول ١٩١٨ وزيرا للبحرية ثم التحق في صفوف الحركة الكمالية في ماسيا في حزيران ١٩١٩ والقي القبض عليه في ١٦ اذار ١٩٢٠ من قبل قوات الحلفاء ونفي الى مالطا، تقلد مناصب حكومية ، اسس في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ الحزب التقدمي ، اصبح سفيرا في لندن عام ١٩٤٢، توفي عام ١٩٦٣. للتفاصيل ينظر:

Kaya,m.a.g, s.10-159

[٧] احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للطبع والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٢٧-٢٢٨

[8] Yurtsever Ares ,m,a,g, s. 42 ؛ احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨، بغداد، ١٩٩٠، ص١٩٨

[٩] علي فؤاد جبسوي ولد عام ١٨٨٢ ، دخل مدرسة اللغة في ارزنجان وتخرج فيها عام ١٨٩٣، ثم التحق بالكلية العسكرية عام ١٨٩٨، تقلد عدة مناصب اثناء حرب طرابلس والبلقان وحرب الاستقلال، عين عام ١٩٢٠ اول سفير لحكومة انقرة في موسكو، شغل عام ١٩٣٩ منصب وزير الاشغال العامة، توفي عام ١٩٦٨، ينظر: بهنان، المصدر السابق، ص ٤٧

[١٠] رفعت بالي ولد في استنبول عام ١٨٨١، وهو من الضباط الذين شاركوا في حر البلقان والحرب العالمية الاولى ، كما انه من القادة الاوائل للحركة الوطنية التركية، عين وزيرا للدفاع الوطني عام ١٩٢١، كما عين بعد هدنة مودانيا ممثلا لحكومة انقرة في استنبول بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٢٢، انضم الى الحزب الجمهوري التقدمي ، واتهم في مؤامرة اغتيال مصطفى كمال عام ١٩٢٦ لكنه برئ

مصطفى كمال على صلاحيات استثنائية في تموز ١٩٢٢ حاولت حكومته بصورة جدية تبني نظام سياسي جديد لا يمت بصلة الى النظام السياسي العثماني، كان لابد لحكومة انقرة بعد تحريرها الاراضي التركية من الاعداء ان تصطدم مع المؤسسات العثمانية القديمة وفي مقدمتها السلطنة والخلافة ، لان وجود فلسفتين متناقضتين في دولة واحدة لا يمكن ان يستمر،[١٢] وعلى هذا الاساس حاول مصطفى كمال بحث هذا الموضوع في المجلس الوطني الكبير وذلك في تموز ١٩٢٢، الا انه ادى الى مناقشات حادة اذ كان هناك اتجاه ينادي بعدم المساس بمكانة السلطنة ، وقد تزعم ذلك الاتجاه رؤوف بك ، الذي كان من الموالين للسلطنة والخلافة [١٣].

كان رؤوف من اشد المؤيدين للخلافة ، وقال بهذا الصدد " اعلن عن ارتباطي وولائي للسلطان والخليفة ان واجبي ان ابقى مخلصا للسيادة وان اخلاصي للخلافة مرده الى تربيتي العائلية، وبجانب ذلك لدي ملاحظات اخرى حول ذلك لأنه من الصعوبة بمكان السيطرة على الوضع العام عن طريق الغاء السلطنة ، لان ذلك يتوجب اقامة سلطة قوية ومثل هذه السلطة تجدها عند السلطان والخليفة ويجب ان اؤكد في هذا المجال ان الغاء منصب الخليفة يؤدي الى الفشل وان اتخاذ قرار بذلك غير مقبول بتاتا" [١٤] .

منها لاحقا. ينظر: قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية ١٩٢٣-١٩٢٨، رسالة ماجستير ، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٥٠

[١١] عندما كانت الحرب مستعرة مع اليونان تم تعيين مصطفى كمال قائدا عاما للقوات المسلحة مع صلاحيات استثنائية لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتمديد وكان ذلك في تموز ١٩٢١ وتم تمديد تلك الصلاحيات في ١٣ تشرين الاول ١٩٢١ و ٤شباط ١٩٢٢ و ٦ايار ١٩٢٢ وتم مناقشة التمديد الى اجل غير مسمى في ٢٠ تموز ١٩٢٢ Yurtsever Ares ,m,a,g, s. 41

بعد الانتصار في معركة سقاريا على اليونان في ايلول ١٩٢١ عاد عدد من النواب الذين تم اعتقالهم من مالطه الى انقرة ومنهم رؤوف بك الذي عين وزيرا للأشغال العامة وقره اصف بك الذي عين عضوا في اللجنة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميلي فقد اثارا سؤلا في اجتماع مجلس الوزراء حول الصلاحيات التي منحت الى مصطفى كمال الامر الذي اغضب الاخير وهاجم رؤوف بك في المجلس بقوله" ايها البطل الذي وقع الهدنة (هدنة مودرس) انك عندما اعتقلت في جزيرة مالطا كنا نناضل ضد الاعداء في سقاريا لكي نمحو بالدماء كتاباتك القاتمة التي كانت ستسبب ازالة الامة العثمانية من الوجود" وعلى اثر ذلك قدم رؤوف بك استقالته في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٢، وتبعه قره واصف ورفعت باشا وزير الدفاع الوطني ، وذلك الامر ادى لانقسام شديد في الوزارة والمجلس الوطني، وادى الى تشكيل تنظيم جديد اطلق عليه الكتلة الثانية وحاول اعضاؤه تشكيل الحكومة ورفض أي مقترح يقدمه مصطفى كمال او اتباعه الى المجلس ينظر: بهنان ، المصدر السابق، ص١٠٥-١٠٦

كان رؤوف بك من المعارضين لتلك الصلاحيات الاستثنائية وتذكر المصادر ان رؤف بك كان من المعارضين لمصطفى كمال منذ مؤتمر سيواس ١٩١٩ اذ انه اعترض على انتخاب كمال رئيسا لمؤتمر سيواس عام ١٩١٩ ينظر: بهنان ، المصدر السابق، ص٥٤ Yurtsever Ares ,m,a,g, s. 28

[١٢] الجميلي، المصدر السابق، ص٥٢؛ بهنان ، المصدر السابق، ص١١٨

[١٣] زاهر سعد الدين شيت قاسم البكري، موقف المشرق العربي من الغاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤-١٩٣١، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الاسانية جامعة الموصل، ٢٠١٩ ،ص ٩٦ ؛ النعيمي، النظام السياسي، ص٨٣

[14] Tahir Küçük, Kâzım Karabekir'in Din, Eğitim ve Toplum ile İlgili Düşüncelerinin Din Eğitimi Açısından Değerlendirilmesi, Yüksek Lisans Tezi, Ondokuz Mayıs Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Felsefe ve Din Bilimleri Ana Bilim Dalı, 2018, .s.35؛

البكري، المصدر السابق،ص ٩٦ ؛ النعيمي، النظام السياسي، ص٨٣

وعندما بدا مصطفى كمال يخطط لإلغاء السلطنة عقد اجتماعا مع القادة الذين كان يعتقد انهم سوف يعارضونه في تلك الخطوة وكان الاجتماع في دار رفعت باشا في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٢ حضره رؤوف باشا الذي كان يشغل منصب رئيس وزراء[١٥] وفؤاد باشا لبحث مسالة السلطنة و الخلافة ، واكد رؤوف بان الدولة لا يمكن ان تعيش بدون خليفة ، وقال " اكن كل المودة والاحترام للخليفة والسلطان ... وان الدول بحاجة الى شخص قوي يحفظ امنها وكرامتها ، وان الغاء الخلافة سيؤدي بكارثة حقيقية"[١٦] بينما اخبره مصطفى كمال بعزمه على الغاء السلطنة واقنعه بان مكانة الخلافة محفوظة ولن تمس بسوء ،ومن الجدير بالذكر ان القانون لم يقر بسهولة، فقد كان هناك عدد كبير من رجال الحركة الوطنية الى جانب بقاء السلطنة والخلافة ، وكانوا يتحسبون من مطامح مصطفى كمال الشخصية ونواياه الانقلابية ، وقد ازداد هذا التوجس بعد الانتصار على اليونان ، حتى ان بعضهم فاتح مصطفى كمال وصارحوه بمخاوفهم من مطامحه الشخصية ومنهم رؤوف باشا، فطمنهم مصطفى كمال لكنه كان ينتظر الوقت المناسب [١٧] ، يبدو ان مصطفى كمال استطاع اقناع رؤوف باشا وعدد من قادة المعارضة بإلغاء السلطنة مادام انه تعهد لهما بان مؤسسة الخلافة لن تمس، وكان مصطفى بحاجة الى هذا التأييد من اجل القضاء على الازدواجية في الحكم بين حكومة استنبول وحكومة انقرة من اجل التمهيد للدخول في مفاوضات لوزان التي من خلالها يحدد مصير الدول التركية الجديدة.

وعقد المجلس الوطني في الليلة التي اقر في قانون الغاء السلطنة جلسة عاصفة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٢ هاجم النواب حكومة استنبول الخاضعة للأجنبي ، ودعا مصطفى كمال الى مكتبه في المجلس رؤوف بك وقال له "سنفصل الخلافة عن السلطنة ونلغي الاخيرة وانت سوف تعلن ذلك وتؤيد هذه المسالة " لكونه رئيس وزراء وزعيم للمعارضة ،

---

(١٥) استطاع رؤوف بك ترشيح نفسه رئسا للوزراء في ١٢تموز ١٩٢٢ و حل محل فوزي جاقماق (من انصار مصطفى كمال). وذلك اهله ليكون زعيما للمعارضة . ينظر: النعيمي الحياة ،ص ٢٠٠ ؛النعيمي، النظام ،ص٢٢٩ . تجدر الاشارة هنا الى ان الانتصارات التركية على اليونان كانت مستمرة خلال هذه المدة وتمكنوا خلال شهر ايلول ١٩٢٢ من طرد اليونانيين من ازمير ومن منطقة الاناضول بشكل كامل، ولذلك اراد مصطفى كمال توحيد الصفوف داخل الجمعية الكبرى ولم يعترض على رؤوف بك

(16) Kaya,m.a.g, s.134(٩٦ النعيمي، النظام السياسي، ص٨٤ البكري، المصدر السابق،ص

(١٧) محمد عزة دروزه، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦ ،ص ٥٦ ؛ Yurtsever Ares ,m,a,g, s.45

وقبل مغادرة رؤوف مكتب مصطفى كمال وصل كاظم قره بكير[١٨] الذي استدعاه للغرض نفسه ، واكتفى مصطفى كمال بهما لانهما كانا يمثلان ركنا المعارضة القوية[١٩].

صدر قانون الغاء السلطنة[٢٠] في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢ من اجل القضاء على الازدواجية في الحكم على اعتبار ان السيادة هي ملك للجمعية الوطنية الكبرى[٢١] .

وبعد ان تم الغاء السلطنة بدأت مسالة اخرى اثارت المعارضة الا وهي مفاوضات لوزان [٢٢]، اذ تم تشكل وفد برئاسة عصمت اينونو[٢٣] للمشاركة في مفاوضات لوزان التي استمرت لعدة اشهر من تشرين الثاني ١٩٢٢ الى ٢٤ تموز ١٩٢٣ اذ كانت هناك انتقادات شديدة من المعارضة بزعامة رؤوف بك ضد عصمت اينونو الذي كان مدعوم من قبل مصطفى كمال اذ ان المراسلات كانت مستمرة بين اينونو ومصطفى كمال دون الرجوع الى راي رؤوف بك كونه رئيس وزراء، ومن المسائل التي اثارت المعارضة في مفاوضات لوزان هي الحدود التركية (الموصل) ومسالة المضايق، وحدثت مشادات كلامية داخل الجمعية الوطنية واتهمت المعارضة عصمت اينونو بانه تنازل عن بعض مبادئ الميثاق الوطني [٢٤] وحاول عدد من النواب اصدار قرار بعزل اينونو من رئاسة الوفد في لوزان الا ان مصطفى كمال رفض كل محاولات النواب ومنعهم من اتخاذ قرار تنحيته لان اينونو اقرب اصدقائه والرجل الذي يطيعه بلا مناقشة[٢٥].

---

[١٨] موسى كاظم قره بكير ولد عام ١٨٨٢ في استنبول تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٠٥ اشترك في حرب البلقان والحرب العالمية الاولى وحرب الاستقلال، اصبح عام ١٩٢٤ رئيسا للحزب الجمهوري التقدمي المعارض ، اعتزل العمل السياسي عام ١٩٢٦ اثر محاولة اغتيال مصطفى كمال، وعاد مرة ثانية الى العمل السياسي بعد وفاة الاخير عام ١٩٣٨، انتخب عام ١٩٤٦ رئيسا للمجلس الوطني الكبير توفي عام ١٩٤٨. ينظر: بهنان ، المصدر السابق، ص ٤٧

[١٩] بهنان ، المصدر السابق، ص، ١١٩

[٢٠] للتفاصيل ينظر: اسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨، رسالة ماجستير، كلية التربية الاولى جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٤١-٤٥

[21] Mustafa Akan, Huseyin Rauf Orbaym Hayati 1880-1964, Ataturk Arastirma Merkezi Dergisi, Cilt.20, sayi.59, 2004, s.617

[٢٢] للتفاصيل عن المفاوضات ينظر: الجميلي، المصدر السابق، ص٥٦-٦٢

[٢٣] ولد في ازمير عام ١٨٨٤ دخل السلك العسكري وتخرج عام ١٩٠٦ في الكلية الحربية في استنبول وشارك ثورة عام ١٩٠٨ ، وخلال الحرب العالمية الاولى اصبح قائدا للجيش في الاناضول الشرقية وبعد اندحار الدولة العثمانية ارتبط بالحركة الكمالية وتمكن من تحقيق انتصار على اليونانيين عام ١٩٢١ تراس وفد بلده في مؤتمر لوزان، عين رئسا للوزراء عند اعلان الجمهورية عام ١٩٢٣، تولة الحكم بعد وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨، توفي عام ١٩٧٣. للتفاصيل ينظر: علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣، اطروحة دكتوراه، كلية التربية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص٨ وما بعدها

[24] Yurtsever Ares ,m,a,g, s.57)

[٢٥] ياسين، المصدر السابق، ص٨٠

اثارت مناقشات النواب وانتقاداتهم الحادة لعصمت اينونو في لوزان مصطفى كمال ودفعته للتفكير في حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة لضمان وصول مؤيديه الى المجلس ، وبالفعل اصدر المجلس الوطني قرار باتفاق الآراء على اجراء انتخابات في ١ نيسان ١٩٢٣ على ان يجتمع المجلس الجديد في ١ حزيران ١٩٢٣ [٢٦] وتمت الانتخابات في موعدها المحدد وفاز فيها اتباع مصطفى كمال اذ تم استبعاد اغلب العناصر المؤيدة للمعارضة في تلك الانتخابات ، وبذلك ضمن مصطفى كمال السيطرة على المجلس، وباشر في اجراء التغييرات التي كان يراها ضرورية في المجتمع التركي[٢٧] .

وصادق المجلس الجديد على معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ وبعدها بعشرة ايام استقال رؤوف بك من رئاسة الوزراء في ٤ اب ١٩٢٣ بسبب خلافات في الراي مع عصمت اينونو بشان بنود لوزان [٢٨]

وبعد المصادقة على معاهدة لوزان بدأت المحادثات داخل الجمعية حول نقل العاصمة من استنبول الى انقرة فقد سعى مصطفى كمال واتباعه الى نقل العاصمة الى انقرة بينما كانت المعارضة بزعامة رؤوف بك تريد بقاء العاصمة استنبول، ولكن بعد مناقشات طويلة تم اقرار ان تكون انقرة عاصمة في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٣ [٢٩].

وبعد الغاء السلطنة والتوقيع على معاهدة لوزان ونقل العاصمة الى انقرة بدأ مصطفى كمال يخطط لإعلان النظام الجمهوري[٣٠] وهو ما حدث فعلا في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣، عندما وافق المجلس الوطني على اعلان النظام الجمهوري وانتخاب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية ولم يكن ذلك دون حدوث معارضة على ذلك الاجراء بالرغم من ان معظم زعماء المعارضة يؤيدون النظام الجمهوري فقد اعلن رؤوف بك في مقابلة له مع صحيفتي وطن وتوحيد افكار في استنبول انه يؤيد النظام الجمهوري لكنه يعارض مثل ذلك الاعلان المتسرع [٣١].

---

[٢٦] بهنان ، المصدر السابق، ص١٣٥؛ تجدر الاشارة الى انه بعد حل المجلس الوطني الكبير الاول اصدرت الحكومة قبل الانتخابات وكإجراء وقائي من اجل تحديد نشاط المعارضة اثناء الحملة الانتخابية قانون وسعت بموجبه عقوبة الخيانة العظمى لتشمل كل من يستغل الدين للأغراض سياسية وكل من يرفض الاعتراف بالمجلس الوطني وقراراته. ينظر: شالوخ، المصدر السابق، ص١٧

[٢٧] شطب، المصدر السابق، ص٦ ؛ ياسين، المصدر السابق ، ص٨١

[28] Kaya,m.a.g, s. 135

[29] A.g,s. 135

للتفاصيل عن نقل العامة الى انقرة ينظر: ياسين، المصدر السابق ، ص٨١-٨٢

[٣٠] للتفاصيل ينظر بهنان ، المصدر السابق، ص ١٣٩-١٤٨ ؛ الجميلي، المصدر السابق ،ص ٧٣- بعد الغاء السلطنة عام ١٩٢٢ تحولت السلطة بيد المجلس الوطني الكبير وكان تركيز السلطة بيد النواب وكانت سلطتهم تطغى على سلطة الوزراء ، وبما انه كانت توجد معارضة داخل المجلس وذلك ما كان ليتحمله مصطفى كمال الذي دعا الى رئاسة تشرف على اعمال الوزراء .ينظر: بهنان ، المصدر السابق، ص، ١٤٠

[31] Mustafa Akan, m.a.g, s.620 الدوري، المصدر السابق، ص ١٥٧

كما ان كاظم قره بكير صرح حول اعلان الجمهورية حيث قال " انا في صالح الجمهورية ولكنني ضد الحكم الفردي" [٣٢] وقال ايضا " لطالما اعتقدت ان الحكم الفردي والمنفصل كان دائما كارثة الامم والسبب في وصول بلادنا الى هذه الحالة هو غياب السيادة الوطنية الحقيقية ، قرات في الصحف انه تم اتخاذ قرار متسرع حول الجمهورية وانا ضد اي شكل من اشكال السلطة الفردية"[٣٣] .

وتجدر الاشارة الى انه عندما اعلن عن الجمهورية كان كل من رؤوف بك وكاظم قره بكير وعدنان بك وعلي فؤاد باشا ورفعت بالي كانوا خارج انقرة في استنبول، ولم يقم مصطفى كمال بأخبارهم بتغيير النظام الى الجمهورية، وكانت المعارضة تعتقد ان في اعلان الجمهورية بان سلطات السلطان سوف تنتقل الى مصطفى كمال[٣٤] وهو ما اشار اليه قره بكير في انتقاده لإعلان الجمهورية فقد شعر بكير بالإهانة عندما سمع اعلان الجمهورية لأنه لم يؤخذ رايه وانه لم يكن في انقرة عندما تم اعلان ذلك ويصف بكير ذلك في مذكراته " على الرغم من انني كنت نائبا وقائدا للجيش في الوقت نفسه لم يبلغني احد باي شيء هذا الوضع تسبب بذعر وقلق لدى الشعب والجيش" وكذلك قال بكير في خطاب له في خريجي كلية الحقوق المنشور في جريدة اقدام في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٣، اي بعد الاعلان بأيام" ان من انقذ الامة ليس التغريب وانما التمسك بالدين الاسلامي ، اذا عزلتم التركي عن كل شيء فلا مكان له الا الاسلام لا يمكن تغيير النظام الى الجمهورية في الوقت الحالي". [٣٥]

وعارض كل من علي فؤاد ورفعت باشا وغيرهم مصطفى كمال عند اعلان النظام الجمهوري في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣، وايدتهم في ذلك بعض الصحف[٣٦] مثل طنين وتوحيد افكار ووطن التي استقبلت اعلان الجمهورية استقبالا فاترا واشار معظم تلك الصحف الى ان العمل المجدي لا يتاح بتغيير الاسماء واستعارة كلمة جمهورية من قواميس ودساتير الدول الاخرى [٣٧].

---

[٣٢] الجميلي، المصدر السابق ،ص٨٠

[33] Yurtsever Ares ,m,a,g, s.72

[34] Kaya,m.a.g, s. 136

[35] Küçük , m.a.g, s.32-34

[٣٦] للتفاصيل عن موقف الصحف المعارضة ينظر: بهنان ، المصدر السابق، ص ١٤٥-١٤٦؛ الجميلي، المصدر السابق ،ص ٧٩-٨١

[٣٧] النعيمي، النظام السياسي، ص٦٣

ادرك هؤلاء النواب خطورة الخطة التي يديرها مصطفى كمال للانفراد بالحكم ، فارسلوا اليه وفدا يطلب اليه التنحي من رئاسة الحزب الجديد(حزب الشعب) الذي تأسس في ٩ اب ١٩٢٣ [٣٨] بدعوى ان رئيس الدولة ينبغي ان يكون فوق الاحزاب لكنه اجابهم بقوله "لست اوافقكم الى حجتكم فانتم تتكلمون عن زعامة لحزب من الاحزاب وانا اقول انه ليس في الدولة غير حزب سياسي واحد... ويهمني ويشرفني ان اظل زعيما لهذا الحزب ورئيسا للدولة في وقت واحد" [٣٩] .

وبعد اعلان الجمهورية اصبح وجود الخليفة لا ينسجم مع وجود الجمهورية الجديدة والاصلاحات التي حدثت بها كما ان مصطفى كمال ورفاقه ادركوا ان هذه الازدواجية في السلطة قد تهدد الدولة الجديدة اذ يمكن ان تجعل الخليفة مركز لاستقطاب خصومهم لذلك عملوا على الغاء الخلافة[٤٠] .

ان العامل الرئيسي الذي ادى الى تسريع الغاء الخلافة كان التقارب بين المعارضين لسياسة مصطفى كمال وابرزهم رؤوف اورباي ورفعت بالي وقره بكير المعروفين بميولهم الدينية ، والذين كانوا يراجعون الخليفة في استنبول ويجتمعون به وذلك الامر لم يرضي مصطفى كمال الامر الذي دفعه الى الاعتقاد بان مؤسسة الخلافة خطر سياسي وان المعارضة السياسية تحاول استخدام هذه المؤسسة ضده، كذلك فقد طالبت المعارضة بإعطاء الخليفة سلطة سياسية الامر الذي عجل في اصدار قانون الغاء الخلافة في ٣ اذار ١٩٢٤[٤١] كما ان مصطفى كمال لم يعد يحتمل رؤية منافس اخر له لاسيما حين اتضح له ان بعض زملائه اخذوا ينظرون الى الخليفة الجديد بعطف واحترام ويرون فيه كابحا لطموحاته[٤٢].

عارض قره بكير الغاء الخلافة لسببين الاول هو انه يتعارض مع الديمقراطية فالذين اتخذوا قرار الالغاء هم قلة لا يمثلون الشعب التركي وان القرار لم يناقش بشكل كافي ، والثاني هو الراي القائل بان الوظيفة السياسية والاجتماعية

---

[٣٨] للتفاصيل عن حزب الشعب ينظر: الجميلي، المصدر السابق ،ص ٦٣-٧٣ وتجدر الاشارة الى ان مصطفى كمال كان يهدف من تأسيس حزب الشعب هو ان يكون دعامة وقاعدة شعبية مؤيده له من اجل اخماد أي معارضة تتمسك بالتقاليد القديمة وترفض احداث أي تغيير في تركيا ، ولتحقيق ذلك اعلن مصطفى كمال تشكيل الحزب في ٩ اب ١٩٢٣ لبناء دولة معاصرة على حساب الدولة العثمانية التي لم تعد تتماشا مع روح العصر حسب اعتقاده، وادى قيام الحزب الى تشكيل قوة سياسية قادرة على مواجهة المعارضة النيابية التي حاولت اضعاف مصطفى كمال ينظر: ياسين، المصدر السابق ، ص٨٠ ؛ بهنان ، المصدر السابق، ص، ١٣٤

[٣٩] رضا هلال، السيف والهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، دار الشروق، ٢٠٠٨، ص٦٣-٦٤

[٤٠] سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الازمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٦؛ شالوخ المصدر السابق، ١٨

[41] Küçük , m.a.g,.35

[٤٢] الجميلي، المصدر السابق ، ص٨٧ للتفاصيل عن الغاء الخلافة ينظر: الجميلي، المصدر السابق ، ص٨٣-٩٤

لمؤسسة الخلافة ضرورية في هذه الظروف، وكان الغاء الخلافة السبب الرئيسي في ابتعاد قره بكير عن مصطفى كمال [٤٣].

وبعد الغاء الخلافة بدأت المعارضة تتكتل واستثمرت الموقف الناجم عن الغاء الخلافة لتشكل جناح منشق عن حزب الشعب عبرت عنه في تأسيس حزب الترقي الجمهوري[٤٤] .

المحور الثاني: تأسيس الحزب

كانت الخلافات المستمرة حول التطورات التي حدثت في تركيا من الغاء السلطنة واعلان الجمهورية ومفاوضات لوزان والغاء الخلافة ، ادت الى ردود فعل بين رفاق مصطفى كمال وكان السبب الرئيسي لردود الفعل هو عدم اخذ آرائهم في معظم القرارات ، وقد عبر مصطفى كمال عن ذلك الموقف بقوله "تحول بعض الاشخاص الذين بدأوا الكفاح معي الى المقاومة والمعارضة لي" [٤٥].

استمر الجناح الراديكالي لحزب الشعب وعلى راسه مصطفى كمال بزيادة الضغط على المجموعة المعتدلة الاصغر التي يراسها رؤوف بك، وقد زاد معارضة هذه المجموعة داخل الحزب قوة وبدأت تبتعد تدريجيا عن جناح مصطفى كمال وتعمل في كسب المؤيدين والانصار داخل حزب الشعب واصبح واضحا في اواخر صيف ١٩٢٤ انه لم يبقى امام الاقلية سوى الانشقاق وانشاء حزب معارض منفصل مستغلين حالة الاستياء التي تركتها الاجراءات التحديثية بين ابناء الشعب [٤٦] اذ بعد الغاء الخلافة في اذار ١٩٢٤ بدأت الشائعات تنتشر حول حدوث انقسام في حزب الشعب واتجاه المنشقين الى التكتل داخل البرلمان [٤٧] ، واشارت بعض الصحف (صحيفة صون تلغراف) ان هناك مجموعة تريد الانفصال والخرود ببرنامج جديد وان هذه المجموعة تتجمع حول رؤوف بك واسماعيل جانبولات[٤٨] .

وحصل هذا التجمع على تأييد عدد من قادة الجيش ابرزهم قره بكير ورفعت بالي وعلى فؤاد ، فقد كان هؤلاء نوابا في البرلمان وقادة عسكريين في الوقت نفسه، اذ ان كبار قادة الجيش كانوا نوابا في المجلس الوطني وكانت العادة ان

---

(43) Küçük , m.a.g,.38

(٤٤) الجميلي، المصدر السابق ،ص٩٦

(45) Kaya,m.a.g, ….s.146

(٤٦) اريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة عبداللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، ليبيا، ٢٠١٣، ص٢٤٦ ؛ خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٦١

(47) Küçük , m.a.g, s.39

(48) Kaya,m.a.g,.s.142 ؛ Yurtsever Ares ,m,a,g, s.109

يتغيبوا عن جلساته مؤقتا ليكونوا على راس وظائفهم مع الاحتفاظ بالنيابة كما كان لهم الحق ان يعودوا الى المجلس حينما يتراءى لهم ذلك وبأذن عادي وشكلي ،وحدث ان طلب بعظهم في تلك الظروف الاذن بالعودة الى المجلس بعد نحو ستة اشهر من الغاء الخلافة ، ولمس مصطفى كمال ورفاقه حركة فوق العادة لان ممن طلبوا الاذن كانوا من كبار المعارضة ابرزهم كاظم قره بكير وعلي فؤاد ولان الطلب جاء في وقت بدأ في النواب المعارضون يتكتلون فذهب مصطفى كمال الى ان هؤلاء القادة النواب قد هيئوا مناطقهم لدعم حركة تمرد بقوة الجيش الذي تحت قيادتهم ، فامر ان لا يبقى القواد محتفظين بالقيادة والنيابة معا ، ثم اوعز الى تعيين قواد مكان الذين تركوا القيادة وجاءوا الى المجلس ، وهكذا جرد كبار المعارضة من صلاحياتهم العسكرية [٤٩] .

وتم اصدار قانون النواب ذي الرتب العسكرية والذي من خلاله يخيرون بان يبقون في المجلس او العمل العسكري وقد اشار مصطفى كمال الى ذلك بقوله " اما الجيش او السياسة"[٥٠] .

وقدم كاظم قره بكير استقالته من الجيش في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٤ كما قدم علي فؤاد استقالته من الجيش في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٤ [٥١] .

وكتب قره بكير استقالته بخط يده الى وزير الدفاع في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٤ جاء فيها " في الوقت الذي امضيت فيه في مفتشية الجيش من غير العادي ان ارى تقاريري ومرافعاتي التي اقدمها لدعم الجيش وتعزيزه لم تؤخذ بنظر الاعتبار وبما انني مقتنع تماما بانني سأقوم بواجبي بضمير مرتاح بصفتي نائبا اطلب استقالتي من مفتشية الجيش" [٥٢] .

واخذت المعارضة بالتكتل داخل المجلس الوطني وبدا عدد منهم يهددون بتقديم استقالتهم من حزب الشعب خاصة بعد الجلسة التي عقدت في ٨ تشرين الثاني والتي جرى فيها التصويت على منح الثقة لحكومة اينونو فقد صوتت المعارضة داخل البرلمان ضد اينونو ولما كانت النتيجة لصالح الاخير بدا عدد من المعارضين بالاستقالة من حزب الشعب[٥٣] وحدث انقسام داخل حزب الشعب في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٤ اذ استقال ١١ نائبا من حزب الشعب[٥٤] ،

---

[٤٩] (دروزة، المصدر السابق، ص٧٤)+ الجميلي، المصدر السابق ، ص١٦٥ Kaya,m.a.g, s.143

[50] Yurtsever Ares ,m,a,g, s73؛ Cemalettin Taskiran, Kazim Karabekir Pasanin askeri hayati ve komutanligi, yuksek lisans, Hacettepe universitest, 1992, s.115

[51] Kaya,m.a.g,.s.143 + Yurtsever Ares ,m,a,g,.s.109

[52] Taskiran, m.a.g, s.116 ؛ الجميلي، المصدر السابق ، ص ١٦٥

[53] Kaya,m.a.g,.s.146

[54] Mustafa Akan, m.a.g, s.621؛

واستمرت النقاشات الحادة داخل البرلمان حول الاستقالات من حزب الشعب وقال رؤوف بك في بيان له حول الاستقالات " الهيمنة لا يمكن ان تبقى بيد شخص واحد والبرلمان يجب ان يسيطر على البلاد وهدفنا انقاذ البرلمان"، وبدا اعضاء حزب الشعب ينسبون المنشقين والمعارضين لهم الى الرجعية وانهم يعملن نيابة عن جمعية الاتحاد والترقي، وفي يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٤ وخلال الاستعداد لإعلان الحزب الجديد استقال عدد اخر من النواب من حزب الشعب ووصل عددهم الى ٢٩ نائبا وقال جعفر طيار باشا احد الذين استقالوا من حزب الشعب لصحيفة تكسوز في اضنه " لست نادما على الاستقالة عن حزب الشعب وسأفعل ما تمليه علي مصلحة البلاد" [٥٥].

وعقد نواب المعارضة اجتماعا علنيا في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ واعلنوا عن تأسيس الحزب الجديد [٥٦] وتم تأسيس الحزب الجمهوري التقدمي في ذلك اليوم من قبل ٢٩ نائبا وكتبت صحيفة توحيد افكار " تم تشكيل الحزب الجمهوري التقدمي رسيما وقد حصل الحزب على موافقة الحكومة وباشر نشاطه داخل وخارج مجلس الامة" وفي الساعة الثالثة والنصف ظهرا قام كل من مختار باي نائب عن طرابزون وبسيم بايز نائب عن مرسين وهم من الاعضاء المنشقين عن حزب الشعب، بزيارة نائب وزير الداخلية رجب بك حاملين النظام الاساسي للحزب وبرنامج واعلان الحزب وتم الحصول على اجازته [٥٧].

وقد ضم الحزب اقطاب المعارضة وهم كل من رؤوف اورباي وكاظم قره بكير وعلي فؤاد ورفعت بالي وعدنان اوداور وخالدة اديب، وغيرهم الذين استقالوا من حزب الشعب [٥٨] .

كانت اللجنة الادارية للحزب تتكون من قره بكير رئيسا وعلي فؤاد الامين العام مع عضوية كل من رشيد باشا عن ارضروم وثابت باي عن ارضروم ورؤوف بك عن استنبول وعدنان بك عن استنبول ومختار باي عن طرابزون وهاليس تورغوت باي عن سيواس وسوكرد عن ازمير ونجاتي عن بورصه ، وتجدر الاشارة الى كاظم قره بكير عند تأسيس الحزب كان عضوا في حزب الشعب وقدم استقالته من الحزب في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤ وتم انتخابه في ٢٧ تشرين الثاني رئيسا للحزب التقدمي بالأجماع اي بعد عشرة ايام من تأسيس الحزب ، اي ان قره بكير لم يكن من المؤسسين

النواب الذين استقالوا هم كل من رفعت باشا نائب عن استنبول ورؤوف باشا عن استنبول وعدنان بك عن استنبول واسماعيل جانبولات عن استنبول ثابت باي عن ارزنجان هاليد باي عن ارضروم زياتين افندي عن ارضروم روستو باشا عن ارضروم هاليس تورغوت عن سيواس فريد فكري عن ديرسيم فائق باي . ينظر:

: Yurtsever Ares ,m,a,g, s.110-111

[55] Yurtsever Ares ,m,a,g, s.114-115

[56] Kaya,m.a.g,.s.147.

[57] Yurtsever Ares ,m,a,g, s.116

[٥٨] النعيمي، الحياة، ٢٠٢؛ النعيمي، النظام السياسي، ص٢٢٩-٢٣٠؛ البكري، المصدر السابق ،ص١٠٠

للحزب التقدمي اذ تم تأسيس الحزب من قبل رؤوف اورباي وادرج قره بكير لاحقا في الحزب وانتخب رئيسا له، وهنا يتبادر سؤال لماذا اصبح قره بكير رئيسا للحزب بدلا من رؤوف اورباي الذي يعد الزعيم الرسمي للمعارضة ؟ وذلك كون قره بكير شخصية لها ثقلها ووزنها موازن لشخصية مصطفى كمال كما ان لدى قره بكير شعبية لدى الجيش ومن خلاله يمكن الحصول على تعاطف الجيش مع الحزب الجديد فضلا عن شعبية قره بكير لدى الشعب التركي [٥٩] .

وعرف الحزب بعدة اسماء في بداية التأسيس حيث عرف باسم حزب الترقي الجمهوري او حزب الارتقاء الجمهوري او كما يسمى بالحزب الجمهوري التقدمي [٦٠] .

وبعد تأسيس الحزب اخذت تبث له الدعايات الواسعة في اوساط العامة التي تثار بها عواطف الجمهور الدينية ومخاوفهم من الغاء الاسس والاحكام الدينية وقلب الدولة الى دولة لادينية وهدم كيان الاسلام والمسلمين، ويقدم لهم اسم الحزب كمنقذ للدين وحام له مقرونا باسم كاظم قره بكير كبير رجال الجيش المعارضين الذي اصبح رئيسا للحزب [٦١] .

وقد تمكن الحزب التقدمي من الحصول على شعبية في داخل المجلس الوطني وخارجه فقد انضم الى الحزب مجموعة كبيرة من الرأي العام المحلي وعدد كبير من الضباط بعد اتخلوا عن زيهم العسكري [٦٢] .

وبعد تأسيس الحزب بدا في تنظيم فروع له في معظم انحاء البلاد اذ تم افتتاح فروع للحزب في اورفا وسيواس واضنه واستنبول واسكي شهر وسامسون وطرابزون وحصل الحزب على دعم المناطق المحافظة والتي شاركت في التنظيم الحزبي الجديد [٦٣] .

كان الحزب التقدمي في بداية تأسيسه يعطي صورة الحزب الليبرالي المعتدل [٦٤] ،اذ كان الحزب يسير في طريق وسطي محافظ وكانت اهم اداة للمعارضة في ذلك الوقت هي الدين ، واردوا من خلال ذلك تأسيس اساس اجتماعي متين حسب المادة ٦ من برنامج الحزب –تنص تلك المادة على احترام الافكار والمعتقدات الدينية– والتي استغلها حزب

---

[59] Küçük , m.a.g, s.41

[٦٠] البكري، المصدر السابق، ص ١٠٠

[٦١] دروزة، المصدر السابق، ، ص٧٤

[٦٢] النعيمي، الحياة، ٢٠٣؛ النعيمي، النظام السياسي، ص٢٣٠؛ البكري، المصدر السابق ، ١٠١ ؛ الدوري ، المصدر السابق ، ص١٥٥

[63] Kaya,m.a.g,.s.151.

[٦٤] حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، كلمة - والمركز الثقافي العربي ، ابو طبي –بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٥

الشعب في وصف جماعة حزب التقدم بانهم رجعيين وكان اعضاء الحزب يريدون استخدام المادة ٦ من تحويل السخط الديني ضد حزب الشعب نتيجة لإلغاء الخلافة لصالح حزب التقدم وهو مشروع سياسي بحت [٦٥] .

المحور الثالث: اهداف وبرامج الحزب

كانت قيادة الحزب التقدمي لديهم الاصرار الكافي لتغيير الاوضاع في تركيا لقد نادوا من خلال برنامج واهداف الحزب بإعادة السيادة للدولة ووضعها فوق سيادة الفرد والتركيز على الحريات العامة والدعوة الى الديمقراطية واحترام التقاليد الدينية والمعتقدات كما اقترح الحزب اجراء الانتخابات بشكل مباشر ومنح حق التصويت للجميع ليحل هذا النظام محل النظام اجراء الانتخابات على مرحلتين[٦٦] .

ان الفكرة الاساسية لحزب الترقي الجمهوري تقوم على اساس ان جمع كافة السلطات في المجلس دون رقابة من المعارضة ستؤول حتما الى الدكتاتورية ، وفي الواقع ان الحزب كان يستهدف مصطفى كمال وبعض المقربين له وعلى الاخص اينونو وفوزي جاقماق، وحول المسالة نفسها اكد الحزب في منهاجه ان من مهامه الوقوف ضد الأوتوقراطية من خلال ايجاد صيغة عمل دستورية وانه يسعى من اجل تحقيق الوحدة الوطنية والتحرر من وطأة الفردية وحكم الاقلية (الاوليجاركية)، كما وافق الحزب في المادة ١ و٢ من منهاجه على الشكل الجمهوري للحكومة لكن ضمن اطار ديمقراطي متحرر[٦٧].

كذلك دعا الحزب الى تحقيق احترام اكبر للقيم السائدة في المجتمع التركي للمبادئ الليبرالية سواء على الصعيد السياسي او الصعيد الاقتصادي [٦٨] .

كان برنامج الحزب يتكون من ٥٨ مادة فقد دعا الى ان يكون الرئيس فوق الاحزاب (اي ان يترك مصطفى كمال رئاسة حزب الشعب) ودعا الى الانتخابات ذات المستوى الواحد وحماية القضاء والادارة اللامركزية والاستفادة من الراس المال الاجنبي وحرية الصحافة، كما دعا الحزب الى الحد من الارادة الشخصية لضمان سيطرة البرلمان وفقا للسيادة

---

(65) Küçük , m.a.g, s.41

(٦٦) البديري ، المصدر السابق ، ص٢٦١

(٦٧) الجميلي، المصدر السابق ،ص ١٦٧

(٦٨) ابراهيم خليل العلاف وخليل علي مراد، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٢، ص٢٥٢

الوطنية بهدف التنمية الاجتماعية واستخدام الليبرالية كأداة في هذا الطريق واحترام العقيدة والدين (احترام الافكار والمعتقدات الدينية) [٦٩] .

وقد صاغ مؤسسو الحزب اهدافه وكانت تتلخص في مطالبتهم بنقل العاصمة الى استنبول وفسح المجال للاستثمارات الرأسمالية الاجنبية وعدم سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية واعادة الخلافة والسلطنة، ودعا الى احترام المعتقدات الدينية للناس [٧٠] .

وحدد الحزب ضمن اهدافه ايضا الحفاظ على الحريات الفردية ، وذلك عن طريق معارضة الاتجاهات الفردية للأقلية وحماية الدين من تدخل الحكومة العلمانية ، ومراقبة تصرفات الحكومة والتأكيد على الاندماج القومي وتصنيع البلاد والاكتفاء الذاتي في الزراعة، ومعارضة الاستبداد والطغيان ومحاولة فرض السيطرة القوية على الادارة ، كما اكد الحزب على احترام الدستور القديم (العثماني) ولا يجوز التعديل عليه بدون تفويض واضح من الشعب [٧١] ، كما ندد الحزب ببعض خطوات مصطفى كمال وتطرفه الانقلابي في نظام الحكم والشؤون الاجتماعية المتصلة بمظاهر الدين والعرف [٧٢] .

وكان معظم اعضاء الحزب يقولون ان ما نريده هو جمهورية تهيمن على ارادة الامة ورغبتها وتعمل وفق تطلعاتها والبرلمان هو الذي يهيمن على ذلك وليس فردا واذا كان هناك تعديل على قانون مهم فيجب اخذ راي الامة [٧٣] .

المحور الرابع: دور الحزب في اقالة حكومة اينونو عام ١٩٢٤ وموقف مصطفى كمال منه

واعلن مصطفى كمال موافقته على تأسيس الحزب التقدمي، وحاول استغلال موافقته لإظهار نزعته الديمقراطية وابدى قبوله قائلا "اننا بحزبنا الوحيد الممثل بالمجلس الوطني الكبير نعطي للأخرين انطباعا عن دكتاتورية الحكم ، في حين اننا نسعى لكي نعطي انطباعا للغرب باننا نؤسس نظاما ديمقراطيا ولذلك يجب ان يكون ثمة حزبان سياسيان في

---

[69] Kaya,m.a.g,.s.149 ؛ الجميلي، المصدر السابق ،ص ١٦٧ .

[٧٠] العبيدي، المصدر السابق، ص٣٣

[٧١] النعيمي، النظام السياسي، ٢٣١+ النعيمي، ص٢٠٣-٢٠٤

[٧٢] ابراهيم خليل احمد ، تركيا المعاصرة، دار الكتاب للطباعة ١٩٨٧، ص١٦٤

[73] Yurtsever Ares ,m,a,g, s.122

المجلس لكي يقوم الحزب الثاني بعملية المعارضة ومراقبة الحكومة في اعمالها ولذلك فإنني اؤيد قيام الحزب الجديد"[٧٤] .

ومع ان مصطفى كمال وافق على قيام الحزب الا انه كان يعده حركة منشقة عن حزب الشعب وليس حزبا معارضا، وبهذا الصدد يقول" ان الحزب الجديد لو قام لتمثيل اراء المحافظين في البلاد لامكن ان يكون حزبا مراقبا للحكومة ومنافسا لحزب الشعب، اما قيامه على نفس المبادئ الحرة التي يقوم عليها حزب الشعب فلا يدل الا على وقوع حركة انشقاقية في نفس الحزب من جراء منافسات شخصية او ضغائن فردية او ما شابه ذلك" [٧٥] .

واثار النمو السريع لحزب الترقي الجمهوري استقطابه لعدد من العناصر المناهضة لحزب الشعب، لاسيما ان حزب الترقي استطاع كسب تأييد عدد من الصحف في البلاد مثل وطن وتوحيد افكار وطنين حيث لم تكن للحزب صحيفة ناطقة باسمه وقد شنت هذه الصحف حملة عنيفة على حكومة عصمت اينونو [٧٦].

اذ لعب الحزب دورا ملموسا في المناقشات داخل المجلس الوطني الكبير ، ودخل في مناظرات حادة مع حزب الشعب الجمهوري وبدأت الصحف المتعاطفة معه تقف الى جانبه ضد حزب الشعب ، وفي هذا المجال علقت صحيفة طنين قائلة" ان حزب الشعب الجمهوري وحكومة عصمت اينونو بوجهها القبيح وحرصها على السلطة والحكم ، وفي هذا المجال وفي اعتقادنا انهما لا يمثلان الشعب التركي [٧٧] .

ولم يتمكن اينونو في عمله الوزاري بسبب دور المعارضة التركية التي اشتد ساعدها واخذت تنظم بعد استقالتها من حزب الشعب الى حزب الترقي ، وحاوا مصطفى كمال تخفيف حدة المعارضة امام الشعب التركي الذي بدا يتهم قادته بانهم يسيطرون على رئاسة الجمهورية والوزراء والوزارات ، فعمد الى تهدئة الاوضاع عن طريق عزل اينونو بوصفه هدف المعارضين وموضوع انتقادهم ، وتجدر الاشارة الى ان من اسباب عزل اينونو من رئاسة الوزراء كان مرضه الذي انتابه في تلك الحقبة وان الاطباء نصحوه بالراحة الطويلة ، ومن المؤكد ان مصطفى كمال اراد التغيير من اجل تهدئة الاوضاع السياسية التي اثارها اعداء اينونو ومحاولته اظهار شيء من الديمقراطية[٧٨] فقام مصطفى كمال بإقالة

---

(٧٤) شطب، المصدر السابق، ص١٢

(٧٥) الجميلي، المصدر السابق ، ص١٦٨

(٧٦) شطب، المصدر السابق، ص ١٢

(٧٧) النعيمي، النظام السياسي، ص٢٣٢ ؛ النعيمي، الحياة ،ص٢٠٤

(٧٨) ياسين، المصدر السابق ،ص ٩٣

حكومة اينونو في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٤ وتعيين علي فتحي اوكيار محله اي بعد اربعة ايام من تأسيس الحزب وقد عد الحزب ان ذلك التغيير هو نجاح له في تغيير الحكومة [٧٩] .

وهو ما رحب به الحزب الجديد واشار جانبولات بك الى ذلك بقوله " نحن لا نريد حكومة عصمت اينونو ونرحب بحكومة فتحي اوكيار" [٨٠] .

وعد اقطاب حزب التقدم ازاحة اينونو من رئاسة الوزارة دلالة على ضعف النظام القائم وانتصار كبير لمبادئ حزبهم ، لذلك شددوا من هجمتهم على الحكومة ، واستغلت الانتخابات الجزئية للمجلس الوطني الكبير من قبل الحزبين للتشهير ببعضهما حيث اتهم حزب الشعب بتزوير الانتخابات ، واسهمت الصحف باستمرار المعركة الكلامية وتعميق التناحر بينهما[٨١] .

وقد لعب حزب الترقي خلال الاشهر القليلة من عمره[٨٢] دورا نشيطا في المجلس الوطني الكبير حيث قدم اعضاؤه في المجلس اسهامات بناءه في المناقشات التي دارت حول ميزانية الدولة والسياسة الاقتصادية والاصلاح الاداري والمسائل العسكرية ، ومن ناحية اخرى سعى فتحي اوكيار بعد توليه رئاسة الوزراء مرارا لان يوجد جسور التفاهم والحوار بين حزب التقدم وحزب الشعب لكن محاولاته بات بالفشل [٨٣].

فقد كان اعضاء حزب الشعب ينظرون الى حزب التقدم بعين الشك والقلق وانهم متآمرون على سياسة الدولة وكانوا يعتقدون ان جماعة الاتحاد والترقي التي حلت واختفت عادت مرة ثانية باسم حزب التقدم وان اسم التقدم هو دليل على ان افكار الاتحاد والترقي مازالت في قلوب اعضاء الحزب الجديد [٨٤] .

وكان مصطفى كمال يعتقد ان تأسيس الحزب التقدم هو كشف للمعارضة السرية التي يقودها رؤوف بك منذ وصوله الى انقرة بعد نفيه الى مالطا[٨٥] .

---

[79] Kaya,m.a.g,.s.151(البديري ، المصدر السابق ، ص٢٦٢)

[80] Yurtsever Ares ,m,a,g,.120

[٨١] شطب، المصدر السابق، ص ١٢-١٣

[٨٢] كانت المدة التي ظهر فيها الحزب حوالي ٦ اشهر تخللها حدث اشغل الحزب عن دوره كمعارضة الا وهو ثورة سعيد بيران التي اندلعت في شباط ١٩٢٥ أي بعد حوالي شهرين ونصف من تأسيس الحزب

[٨٣] الجميلي، المصدر السابق ،ص١٦٩-١٧٠

[84] Yurtsever Ares ,m,a,g, s.124

[85] Mustafa Akan, m.a.g, s.621

وبدء مصطفى كمال يخشى من شعبية الحزب واخذ يقوم بجولات متكررة في المدن والقرى داعيا الاهالي لمقاومة هذا الحزب وعدم الانضمام له، كما دعا اعضاء المجلس الوطني ممن كان ضابطا في الجيش العودة الى وحدته فرجع كثير منهم وعاهدوه على حماية الثورة الكمالية كرد على القادة العسكريين الذين استقالوا واسسوا حزبهم المذكور [٨٦] .

ان الاعلان عن تأسيس الحزب اعطى المعارضة التركية الضوء الاخضر للبدء بتحركها المضاد ، اذ بالرغم من ان هذا الحزب يشكل معارضة ضد الدكتاتورية، لكنه سرعان ما تحول الى ترس يحتمي به اعداء الجمهورية التركية حيث ضم هذا الحزب عدد من السياسيين المنتمين سابقا الى الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف وعدد من الداعين للمحافظة على النظام القديم ، وقد اشار الى ذلك مصطفى كمال بقوله" لقد اصبح هذا الحزب ملجا ومركز لإسناد العناصر الرجعية ، وانه قد هيا الاجواء الملائمة لنشاط اعداء الجمهورية التركية الفتية"[٨٧] .

وشن مصطفى كمال حملة خطابية ضد حزب التقدم جاء في احدها " هل ينتظر من قوم دستورهم بيرق يرفعونه بأيديهم ان يكونوا حسن النية ؟ اليس هذا بيرق الخداعين الذين استغلوا الجهال والمتعصبين وعباد الخرافات منذ قرون ليحققوا ماربهم واهدافهم الشخصية " [٨٨].

المحور الخامس: نهاية الحزب

لم يستطع الحزب ان يأخذ دوره كاملا كمعارضة سياسية في تركيا وذلك لقصر المدة التي ظهر فيها اذ استمر حوالي ستة اشهر تخللها اندلاع ثورة الشيخ سعيد بيران[٨٩] في شباط ١٩٢٥، اي بعد حوالي شهرين ونصف من تأسيسه ، وانشغال قادته بأحداث الثورة والتهم التي وجهت اليه والتي كانت سببا في اغلاق الحزب وعلى الرغم من ان الاجراءات التي اتخذتها حكومة فتحي اوكيار ضدها قد ايدها قادة حزب التقدمي[٩٠].

كانت الحكومة التركية وحزب الشعب يعتقدون بوجود اتصال بين حزب التقدمي وقادة الثورة بالرغم من ان موقف حزب التقدم الصريح من الثورة والذي جاء على لسان رئيسه كاظم قره بكير في احدى جلسات المجلس الوطني حيث قال " ان

---

[٨٦] البكري، المصدر السابق،ص١٠١؛ الدوري ، المصدر السابق ، ص ١٥٦

[٨٧] الجميلي، المصدر السابق ، ص ١٦٨

[٨٨] النعيمي، النظام السياسي، ٢٣٢

[٨٩] ولد عام ١٨٧٥ وتلقى العلوم الشرعية على يد بعض الاساتذة الاكراد، اشتهر بين اقرانه بالتشدد في المحافظة على التقاليد القديمة وهو من مشايخ الطريقة النقشبندية المنتشرة بين الاكراد، قاد ثورة ضد الحكومة التركية عام ١٩٢٥ لكنها فشلت والقي القبض عليه واعدم عام ١٩٢٥ للتفاصيل عن ثورة الشيخ سعيد بيران ينظر: الجميلي، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٥٨

[90] Kaya,m.a.g, s.151

كل من يحاول تحريك الشعب باسم الدين ليورد الدولة موارد التهلكة هو خائن للوطنية ، وليعلم العالم اجمع ان افراد هذه الامة متحدون تجاه كل تعد يمس سلامة الدولة ، ولهذا أؤيد باسم حزبي الحكومة على عملها واعلن ثقتنا بها"، ومع ذلك فان مصطفى كمال حمل حزب التقدمي جانبا كبيرا من مسؤولية حدوث تلك الثورة ، واكد على ان من بين اكثر اسبابها تأثيرا واهمية هو الدعوة الدينية لذلك الحزب بالإضافة الى تشكيلات ونشاطات رؤساء فروعه في الولايات الشرقية ، كما اورد مصطفى كمال بعض التهم الموجهة لحزب الترقي تفتقر الى الدليل القاطع على وجود اتصال بين الحزب والثورة[٩١].

ويقول مصطفى كمال " هناك اتصالات ومراسلات بين بعض الشخصيات الرجعية وبين الشيخ سعيد، وان بعض هذه الرسائل كانت تشير الى ان الحزب الذي يقوده قره بكير حزب متدين وملتزم بأحكام الشريعة وانه سوف يقدم المساعدة للشيخ، " [٩٢] ، كما اعتمد مصطفى كمال في اتهامه للحزب على تصريح منسوب الى الشيخ ايوب احد قادة الثورة قال فيه" ان الحزب الوحيد الذي يمكن ان ينقذ الدين هو الذي يقوده كاظم قره باشا ، حيث يلاحظ من مبادئ الحزب اجلال للمسائل الدينية" [٩٣].

عندها قام مصطفى كمال باستغلال تلك الثورة واتهم الحزب التقدمي بالتعاون مع الاكراد ونتيجة لذلك قام مصطفى كمال بإقالة حكومة اوكيار في ٣ اذار ١٩٢٥ وكلف عصمت اينونو بتشكيل الحكومة التي اعلنت حالة الطوارئ واصدرت ما يعرف بقانون السكون Takriri Sukunوهو بمثابة اعلان للأحكام العرفية وجرى التأكيد على محاكم الاستقلال. الامر الذي دفع الحزب التقدمي الى معارضة القانون لكونه يؤدي الى الغاء الحريات وينتهك حقوق الافراد ، وعدت الصحف المؤيدة للحزب ذلك القانون بمثابة وسيلة لتعزيز النظام الدكتاتوري في تركيا ورغم محاولة الحزب عرقلة هذا القانون استطاع مصطفى كمال عن طريق الحزب الجمهوري التصديق على هذا القانون [٩٤] .

كان المجلس الوطني قد عقد جلسة في ٤ اذار ١٩٢٥ لمنح الثقة بحكومة اينونو والمصادقة على قانون السكون وخلاله هذه الجلسة وجهت تهم الى بعض الصحف لاسيما صحف استنبول التي تدعم حزب التقدم الجمهوري بانها سبب المشاكل التي تعاني منها تركيا، وتكلم خلال هذه الجلسة اثنان من قادة حزب التقدم احدهما كاظم قره بكير الذي دافع عن صحف استنبول واشار الى انها تعبر عن راي الامة وانه لا يجب المساس بحرية الصحافة ، اما الاخر فهو رؤوف

---

[٩١] الجميلي، المصدر السابق ، ص١٧٠

[92] Küçük , m.a.g, s.43

[٩٣] الجميلي، المصدر السابق ،ص ١٧١

[٩٤] النعيمي، النظام السياسي، ص٢٣٥-٢٣٦

بك اذ اكد على ان التوهم السائد بان حركة الاكراد ستقلب الجمهورية راسا على عقب دليل على الخوف والهلع ، وانه من الافضل مواجهة الاحداث برباطة جاش وان على الحكومة ان لا تعبث بالأمن العام باسم المحافظة عليه. وفي ختام الجلسة وافق المجلس على اقرار القانون بأغلبية الاصوات [٩٥].

وحصلت بذلك حكومة اينونو على موافقة المجلس الوطني على اقرار قانون الامن والسكون الذي منح الحكومة صلاحيات واسعة لقمع اي تنظم او تشجيع او تحريض على الاخلال بالأمن والنظام السياسي ، كما تقرر انشاء محاكم استقلال في انقرة وديار بكر ومناطق العمليات العسكرية ومنحت هذه المحاكم صلاحيات واسعة لمواجهة الثورة وقمعها[٩٦].

لقد كانت الحكومة التركية وحزب الشعب على ما يبدو يهدفان من وراء تلك التهم الموجهة الى حزب التقدمي الى وضع نهاية سريعة للحزب، فعلى سبل المثال لا الحصر ما ان تلقى حزب الشعب اشارات عن وجود اتصالات بين بعض اعضاء الحزب وعدد من مهربي الاسلحة حتى عجل بحث حكومة اينونو على اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه، ونتيجة ذلك ان قامت الشرطة التركية بحملة تفتيشية لنوادي الحزب وسجلاته واوراقه وبهذا الصدد يقول رؤوف بك احد قادة الحزب "ان للحكومة ان تفتش كل نادي وكل جمعية متى رات ذلك لزاما فهذا عمل قانوني محض فاذا رات الحكومة في اعمال الحزب اي عمل غير قانوني فلا شك انها تتخذ الاجراءات اللازمة ، ان اوراق حزب التقدمي مفتوحة في كل وقت وليس لهم اي اتصال باي عمل خفي لذلك فانه لا يخشى من اي تفتيش ولا يمكن ان تؤول هذه الحركة الى حل الحزب" [٩٧].

وشكل عام ١٩٢٥ بداية مرحلة جديدة من تاريخ الجمهورية التركية بعد صدور قانون السكون ، استعملت الحكومة التركية اسلوبا جديدا لتصفية الحسابات مع الحركات والقوى المعارضة على كافة الاوجه، ويقضي القانون بمنع فعاليات الاحزاب والجمعيات والصحف المعارضة التي تخل بأمن الدولة ونظامها الاجتماعي ، اذ لم يشر القانون الى مجابهة الاكراد حسب بل لمجابهة الاحزاب المعارضة لسياسة مصطفى كمال، التي يأتي ي مقدمتها الحزب التقدمي ، الذي وجهت الى قادته تهم مختلفة منها مساعدتهم للحركة الكردية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها في عام ١٩٢٥، وهوجمت مقراته لاسيما في العاصمة التركية كما طال الصحف المؤيدة للحزب التقدمي فأغلقت جميعا اهمها صحيفة

---

[٩٥] الجميلي، المصدر السابق، ١٤٣

[٩٦] ياسين، المصدر السابق ،ص ٩٦

[٩٧] الجميلي، المصدر السابق ، ص١٧١-١٧٢

طنين وتوحيد افكار وصون تلغراف وسبيل الرشاد [٩٨] وبعد قمع ثورة بيران حكمت محكمة الاستقلال على سكرتير الحزب في اورفا السيد فتحي بك بالسجن مدة ٥ سنوات بتهمة التحريض على التمرد، كذلك تم القبض على اشخاص في استنبول سيستخدمون الدين كأداة لكسب اعضاء جدد للحزب التقدمي وتم الاستيلاء على بعض الوثائق التي تؤكد ذلك في فروع الحزب ، كما زعمت محكمة الاستقلال ان الحزب حرض الى ردود فعل بسبب برنامج الحزب الذي يدعو الى احترام المعتقدات الدينية ، وطالبت المحكمة من الحكومة ما هو ضروري وفي ٣ حزيران ١٩٢٥ قررت الحكومة اغلاق جميع مقار الحزب وفروعه بناءا على قانون السكون دون انتظار نتيجة محاكمة أولئك الذين شاركوا في الثورة ، وهو ما صادق عليه مصطفى كمال وبذلك انتهى دور الحزب التقدمي الذي استمر حوالي ٦ اشهر ونصف. وشرح عصمت اينون تطورات الاحداث في الجمعية الوطنية الكبرى، ورد عليه قره بكير الذي رفض الاتهامات بان حزبه كان اداة للرجعية والاغتيالات وطالب بإظهار الوثائق التي تؤيد ذلك ، وفي نهاية الجلسة حصلت حكومة اينونو على ثقة المجلس بأغلبية ١٥٩ صوت مقابل ٢١ صوت الذين صوتوا ضدها[٩٩].

لقد اتخذ قانون سكون وسيلة لضرب مجموعة من الصحف المؤيدة للحزب وتقديم اصحابها للمحاكم ، ثم تحولت السلطة بعد ذلك نحو حزب الجمهوري التقدمي فصدر قرار بإلغائه من مجلس الوزراء في ٧ حزيران ١٩٢٥، وهوجمت مقراته في استنبول وبدأت ملاحقة لأعضائه الذين فضل العديد منهم العودة الى حزب الشعب للتخلص من الملاحقة ،وهكذا انفرد حزب الشعب بالسلطة ودخلت تركيا عام ١٩٢٥ مرحلة الحزب الواحد مرة اخرى[١٠٠].

وفي خطاب لمصطفى كمال قال فيه ان الاحداث كشفت واثبتت ان برنامج الحزب التقدمي هو عمل العقول الغادرة ، وهذا الحزب كان ملجأ وامال القتلة والرجعيين في البلاد الاعداء الخارجيون يحاولون تدمير تركيا الجديدة، لقد اعطى قادة هذا الحزب الامل والقوة للرجعيين[١٠١].

وعلى الرغم من اغلاق الحزب الا ان اعضاءه استمروا في العمل في البرلمان تحت اسم مجموعة حزب التقدم حتى حادثة اغتيال ازمير عام ١٩٢٦" [١٠٢] .

---

[٩٨] البديري ، المصدر السابق ، ص٢٦٤ ؛ ياسين، المصدر السابق ، ص ٩٥-٩٦

[99] Kaya,m.a.g,.s.152

[١٠٠] شطب، المصدر السابق، ١٦-١٧

[101] " + Küçük , m.a.g, s.42 Kaya,m.a.g,.s.152

[102] Küçük , m.a.g, s.43

بدأت حملة اعتقالات طالت قادة الحزب في بداية عام ١٩٢٦ على اثر اكتشاف محاولة لاغتيال مصطفى كمال في ١٧ حزيران ١٩٢٦ فحكم على حوالي ١١ شخص بالإعدام وهم من مؤيدو الحزب و٨ اشخاص بالسجن لمدد مختلفة [١٠٣].

كما طال الاعتقال قادة الحزب بما فيهم كاظم قره بكير رئيس الحزب وعلي فؤاد جبسي، وحكم على بكير بالإعدام لكن بعد تقديم الادلة صدر قرار بتبرئته وبعدها اعتزل بكير العمل السياسي والعسكري الى وفاة مصطفى كمال عام ١٩٣٨، حيث سمح له بالعمل السياسي واصبح نائبا في المجلس الوطني الكبير [١٠٤].

الخاتمة

من خلال ذلك يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات واهمها:

- ان التغيير الذي اراد تطبيقه مصطفى كمال على المجتمع التركي لم يكن يحض بقبول الجميع او على الاقل الاغلبية الساحقة، فقد ظهرت معارضة قوية لتلك الاجراءات الامر الذي يدل على تمسك شرائح من المجتمع التركي في تلك المدة بالنظام العثماني المتمثل بالسلطنة والخلافة.
- محاولة مصطفى كمال اقامة دولة لا دينية والتوجه نحو علمانية الدولة من اجل سحب السلطة والنفوذ من السلطان العثماني، فعمل على الغاء السلطنة والغاء الخلافة لانهما يشكلان منافسا وتهديدا خطير له الامر الذي ادى الى ظهور المعارضة التي تكللت بحزب الجمهوري التقدمي وهو ما دفعه الى زيادة اجراءاته العلمانية

---

[١٠٣] البديري ، المصدر السابق ، ص٢٦٥؛ للتفاصيل عن محاولة الاغتيال ينظر: الدوري، المصدر السابق، ص ١٦٤-١٦٦ ؛ Kaya,m.a.g, ….s.152-153

[١٠٤] النعيمي، النظام السياسي، ٢٣٦؛ النعيمي، الحياة، ٢٠٩

وتحريم المسائل الدينية في السياسة لأنه يعلم ان اقوى اداة بيد المعارضة هي تحريك مشاعر الناس الدينية وتحريضهم ضد الحكومة العلمانية.

- كان لانتخابات المجلس الوطني الكبير الثانية والتي جرت في حزيران ١٩٢٠ اثر كبير في المعارضة اذ تمكن اتباع الخط الكمالي من الفوز بأغلبية مقاعد المجلس مستغلين في ذلك الاجراءات الحكومية والتي ساعدتهم في ذلك الامر الذي اضعف المعارضة داخل المجلس الوطني، ولذلك لم تستطع المعارضة فعل شيء سوى الاعتراض على القوانين والاجراءات، فانه عندما يتم التصويت داخل المجلس تكون الاغلبية لاتباع مصطفى كمال الذين اخذوا يقرون القوانين التي يريدونها.
- لم يستطع مصطفى كمال ان يمنع حدوث انقسام داخل حزب الشعب، فالمعارضة السياسية التي ظهرت وشكلت حزب الترقي الجمهوري كانوا اعضاء في حزب الشعب انشقوا منه وشكلوا ذلك الحزب.
- ان مؤسسي وقادة حزب الجمهوري التقدمي هم من القادة البارزين في حرب الاستقلال التركية منهم كاظم قره بكير وحسين رؤوف اورباي ورفعت بالي وعلي فؤاد وهؤلاء شخصيات لها ثقلها العسكري والسياسي في المجتمع التركي، وكانوا زملاء لمصطفى كمال لكنهم اتجهوا الى المعارضة بسبب اجراءات الاخير العلمانية
- حاول حزب التقدمي عند تشكيله ان يلعب دور المعارضة لكنه لم يستمر في ذلك طويلا وكان من اسباب ذلك اندلاع ثورة ١٩٢٥ بعد شهرين ونصف من تأسيسه، والتي كان لها دور في اضعاف المعارضة في المجلس الوطني الكبير لانشغال قادتها بأحداث الثورة ورد التهم التي وجهت إليهم بدعم تلك الثورة.
- كان الحزب يسير في خط وسطي محافظ وكان يدعو الى احترام التعاليم الدينية وهو ما ثار مخاوف مصطفى كمال، اذ ان الحزب كان يشكل خطر على ساسة الاخير العلمانية، الذي استغل احداث ثورة ١٩٢٥ واتهم الحزب بانه داعم لها بدون دليل وعمل على حل الحزب، كما انه سعى بعد ذلك الى ابعاد ما تبقى من جماعة الحزب بعد وقوع ما يسمى بمحاولة اغتيال ازمير عام ١٩٢٦